

الضريبة الوردية - وجه آخر للتمييز بين المرأة والرجل-

The pink tax - another facet of discrimination between men and women.

♦ زعزوعة نجاة

كلية الحقوق - جامعة عين تموشنت / الجزائر

مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع و المحاكاة في البول المغاربية

nedjet.zaazoua@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/26

تاريخ الإرسال: 2026/03/05

الملخص:

الضريبة الوردية هي ضريبة يفرضها التجار والمنتجون على السلع الاستهلاكية للنساء فقط ولا يفرضونها على نفس السلع للرجال، وللأسف انه لا يوجد قانون ينظم أو يمنع التمييز في سعر السلعة أو الخدمة على حسب الجنس وان كانت لرجل أو امرأة.

الكلمات المفتاحية: الضريبة الوردية، المرأة، السلع، منتجات التجميل

Abstract:

The “Pink Tax” is a term used to describe a pricing practice whereby merchants and manufacturers impose higher prices on consumer goods marketed to women, while the same or substantially similar goods marketed to men are not subject to equivalent pricing.

Unfortunately, there is no specific statutory provision that regulates or prohibits discriminatory pricing of goods or services on the basis of gender, whether the product or service is intended for a man or a woman.

Keywords: Pink tax, women, goods, beauty products

مقدمة:

عانت المرأة لزمن طويل من الظلم و اللامساواة في ممارسة حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و المالية حتى و اعتبرت في بعض الأحيان في منزلة أدنى من الرجل، بل و أنها بضاعة تباع و تشتري ، ورغم ذلك بقيت المرأة في نضال مع المجتمع لفرض مكانتها في جميع الميادين و الحصول على المساواة مع

الضريبة الوردية - وجه آخر للتمييز بين المرأة والرجل-

الرجل حتى جاءت اتفاقية سيداو التي تعتبر بياناً عالمياً لحقوق المرأة تدعو إلى المساواة بين الجنسين و منع أي تمييز بينهما كما أكدت الاتفاقية على تمكينها اقتصادياً و سياسياً و صحياً و رغم ذلك ما تزال المرأة تعاني من بعض الممارسات السلبية لتمييزها عن الرجل خاصة تلك المتعلقة بما تقتنيه من مشتريات تفترض عليها ضريبة لا تفرض على مقتنيات الرجل رغم انه نفس المنتج و هو ما يسمى بالضريبة الوردية اذ تجد المرأة نفسها تدفعها دون سواها و هو الأمر الذي يجعلها في سباق للبحث عن عدالة ضريبة في فرض و جباية الضريبة.

لقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة سنة 1996 في مجلة فورس الامريكية التي أكدت ان النساء يدفعن مبالغ أكبر لمنتجات العناية الشخصية ، و بهذا فان المرأة وجدت نفسها محل تمييز في دفع الضرائب رغم ان جميع الدساتير و القوانين الدولية تفرض مساواة الجميع امام دفع الضرائب ، لكن بدفع المرأة للضريبة الوردية دون سواها من الرجل تخرق مبدئاً دستوريا و تجعل المرأة في خانة التمييز اذ وجد تقرير امريكي للإدارة شؤون المستهلك يؤكد ان النساء يدفعن أكثر من الرجال عند شراء نحو 800 منتج من أكثر من 90 علامة تجارية ولم يكف هذا التمييز على البالغين و فقط و انما حتى بالنسبة للمنتجات الموجهة نحو الأطفال من الجنسين، الامر الذي أدى بالباحثين و الاقتصاديين في البحث عن أسباب هذا التمييز و تعمل المنظمات الاجتماعية على المطالبة بالمساواة بين الجنسين مادامت انها نفس السلعة او الخدمة، و منع التمييز في التعاملات التجارية على أساس الجنس و محاربة الضريبة الوردية

الإشكالية: فيما تتمثل الضرائب الوردية المفروضة على المرأة وما هي مقومات وآفاق تحقيق عدالة ضريبة لمنع التمييز بين المرأة والرجل في دفع الضرائب؟

للإجابة عن الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال وصف ظاهرة الضريبة الوردية وتحليل أسبابها وتأثيرها على الإنفاق الفردي للمستهلكين من النساء مقارنة بالرجال. ودراسة مقارنة: مقارنة أسعار المنتجات الموجهة للنساء مع نظيراتها الموجهة للرجال في نفس الفئة.

واعتمدنا في تقسيمنا إلى محورين أساسيين:

الأول: ماهية الضريبة الوردية

الثاني: العدالة الضريبية كأساس للحد من التمييز بين الجنسين

1- ماهية الضريبة الوردية

إنّ الأسباب المختلفة لوجود الضريبة كان لها انعكاسات على التعريفات المتبناة من قبل رجال الاقتصاد المتشعبين بالمفاهيم الاقتصادية والمالية العامة. والقواعد القانونية بحيث تعددت تعريفات الضريبة وفقا لاختلاف وجهات نظرهم وتسلط الضوء على الزاوية التي ينظرون منها للضريبة، فهي مصدر لإيرادات الدولة و أداة سياسية و اقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية و دفع التنمية؛ الأمر الذي أدى إلى مواجهة الفقهاء بعدد

زعزعة نجاة

الصعوبات في إيجاد تعريف موحد مانع جامع¹ وإقامة قواعد لفرضها. فقبل تعريف الضريبة الوردية لا بد من تعريف الضريبة بصفة عامة.

1.1- مفهوم الضريبة

مفهوم الضريبة الوردية يتغير بتغيير مفهوم الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة، وقد طرح الفقه المالي والضريبي عدة تعاريف لتحديد مفهوم الضريبة.

أولاً: تعريف الضريبة

يمكن تعريف الضريبة على أنها "مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة إجبارية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية؛ وفي سبيل تدخل الدولة فقط"².

ومن أكثر التعريفات شهرة ما جاء به Gaston Jéze بوصفها "استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"³.

أما الأستاذ Maurice Duverger يرى أن الضريبة مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرة لتميزها عن بعض الاقتطاعات المالية التي تتم بصفة غير مباشرة من أموال الدولة⁴.

فمن خلال هذه التعريفات نجد أن مفهوم الضريبة يتشابه في المالية العامة و المحاسبة الضريبية إذ أن هؤلاء المتشبعين بالمفاهيم الاقتصادية وقواعد المالية يرون بأن الضريبة هي الوسيلة التي يتم بواسطتها تمويل النفقات العامة للدولة و هو ما يختلف نوعاً ما عن منظور السياسة و رجال القانون إذ يعتبرونها السياسيون أنها أداة للتنمية الاجتماعية و طريقة فعالة لتحقيق التكافؤ الاجتماعي، أما رجال القانون فقد أجمعوا على أنها اقتطاع مالي إجباري من المكلفين بالضريبة حسب قدرتهم الضريبية تتم عن طريقة تحويل نهائي للملكية و بدون مقابل بغرض تحديد الأهداف المسطرة من قبل السلطة العامة⁵.

ثانياً: قواعد فرض الضريبة

تعتبر الضريبة في العصر الحديث من أهم الموارد المالية للدولة وفي ذات الوقت تعتبر من أكبر الأعباء المالية التي تثقل كاهل الفرد، وعلى هذا الأساس يستوجب إقامة توازن بين الاعتبارات المالية والاقتصادية

¹ يوسف أحمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندر، بيروت، 1984، ص 114.

² حسن عواضة، المالية العامة (دراسة مقارنة) الموازية، النفقات والواردات العمومية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 430

³ وليد زكريا صيام، وائل عودة العكشة، الضرائب ومحاسبتها، دار الميسرة للنشر- والتوزيع، دار الصفاء للنشر- والتوزيع، ط 2، عمان، 1997، ص 15.

⁴ Maurice Duverger ; élément de fiscalité, édition THERN, P.U.F, Paris, 1956, P99.

⁵ Abdelkader Bouderbala, la fiscalité à la portée, 3^{ème} édition ; 1987, P11.

الضريبة الوردية - وجه آخر للتمييز بين المرأة والرجل-

والاجتماعية من جهة وبين العدالة الضريبية من جهة أخرى؛ ولن يتأتى ذلك إلا بمراعاة مجموعة من القواعد لتحديد وفرض وجباية الضرائب بطريقة مناسبة.

أ/ القواعد التقليدية:

① **قاعدة العدالة:** وضع آدم سميث هذه القاعدة في التصنيف الأول ضمن كتابه ثورة الأمم إذ يجب على حسبه أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان؛ أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة¹؛ فمن خلال هذه القاعدة لبد من الأخذ بالضريبة النسبية على الدخل، لأن زيادة دخل الفرد تقتزن دائما بزيادة ما حصل عليه من خدمات الدولة لتحقيق هذا الدخل و لذلك فالضريبة النسبية وحدها التي تتضمن تحقيق العدالة الضريبية، في حين أن الفكر المالي الحديث يرى أن الضريبة النسبية تصطدم بالعدالة لأنها أكثر عبئا على ذوي الدخل الصغيرة لذلك فإن هذا الفكر يتجه إلى الضريبة التصاعدية التي تراعي المقدرة التكلفية لكل مكلف على دفع الضريبة باعتبار أنها تحقق العدالة بصورة أكثر واقعية. وفي صدد تحقيق العدالة الضريبية يقارن بين الضريبة التصاعدية وبين تقرير الإعفاءات والمزايا الضريبية بمواجهة الاعتبارات الشخصية وتكاليف الحصول على الدخل².

② **قاعدة اليقين:** يجب أن تكون الضريبة المفروضة واضحة ومحددة ومؤكدة في جميع جوانبها³ بحيث يعلم كل فرد قيمة ما عليه من ضريبة وموعد أداء هذه الضريبة وكيفية تحصيلها.

③ **قاعدة الملائمة في الدفع:** ومعناها ملائمة إجراءات فرض الضريبة وتحصيلها وتأجيل دفعها مع ظروف المكلف بالضريبة وطبيعة نشاطه ومواعيد حصوله على الدخل الأمر الذي يجعل لهذه القاعدة أن تثار في الضرائب على الدخل بسبب الاحتكاك المباشر مع المكلف ولغرض تحقيق الملائمة في تحصيل الضرائب فقد فرضت الضريبة على المنبع.

④ **قاعدة الاقتصاد:** ترتبط هذه القاعدة بالغرض المالي للضريبة من جهة وبقاعدة العدالة من جهة أخرى؛ وتقوم على أساس أن تكون هناك جدوى من تحصيل الضريبة فتكون تكلفة تحصيلها أقل ما يمكن؛ وبالتالي يجب تخفيض تكلفة الجباية وتسهيل الإجراءات وعدم تعقيدها والبحث عن الضرائب الأكثر منفعة من غيرها.

ب/ القواعد الحديثة:

تعتبر هذه القواعد إضافية ومكملة للقواعد التقليدية وليست بديلا عنها؛ ونذكر منها:

¹ أنظر بحث حول الضرائب، تعريفها، خصائصها، أنواعها و أهدافها، مقال منشور عبر الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الدبلوماسية، عبر موقع <http://www.Polices-dz.com>، ص 08.

² خالد علي، عمر غنام، دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، مقال منشور على موقع www.aNNd.org جويلية 2019، ص 09.

³ سارة نبيل، قواعد و أسس فرض الضريبة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://accadiscussion.com> بتاريخ 2012/08/28.

زعزعة نجاة

① **قاعدة المرونة:** ويقصد بها أن يساعد النظام الضريبي على زيادة حصيلته الضريبية كلما زاد الدخل القومي والعكس صحيح بمعنى أن يتكيف النظام الضريبي مع تغير الظروف الاقتصادية فتزيد الحصيلة في فترات التضخم وتنخفض في فترات الانكماش¹.

② **قاعدة الاستقرار:** ومفاد هذه القاعدة الاستقرار في أحكام النظام الضريبي حيث لا يتغير بصورة متكررة ومستمرة إلى درجة أن يجد المكلف بالضريبة نفسه في ملاحقة للتعديلات التي تطرأ عليه.

③ **قاعدة الإقليمية والسنوية:** ومفادها أن يطبق قانون الضرائب ضمن إقليم الدولة التي أصدرته على الأشخاص المقيمين عليها سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنوية؛ على أن يجاسب كل مكلف مما حصل عليه من دخل وخلال فترة مدتها سنة ويستند هذا بناء على ميزانية الدولة التي تعد كل سنة.

2.1- الضريبة الوردية

يعتبر مفهوم الضريبة الوردية مفهوماً اجتماعياً واقتصادياً أكثر منه مفهوم قانوني؛ وهو المفهوم الذي ميّز بين المرأة والرجل في دفع الضرائب أو في اقتناء المنتجات وقد مرّ هذا المفهوم بسلسلة من التطورات على الساحة الدولية.

أولاً: تعريف الضريبة الوردية

الضريبة الوردية ليست جملة مجازية؛ و لا مبالغة نسوية؛ و لكن بالفعل تدفع الأنثى مقابل أكبر في المنتجات النسائية مقابل ما يدفعه الرجل لنفس المنتج؛ و يمكن التأكد من ذلك بالاطلاع السريع على أي مبيعات على مستوى الأنترنت إذ نجد أنّ المنتج النسائي الذي لا يختلف في أي شيء عن المنتج الرجالي عدا أن لونه وردي بسعر أعلى من المنتج الرجالي؛ و لذلك يخضع للضريبة الوردية أو ما يعرف **La Taxe Rose** أو **The Pink Tax** وهي ظاهرة اختلاف أسعار المنتجات والخدمات بناء على الجنس و هنا يظهر التمييز الواضح بين المرأة و الرجل في اقتناء نفس المنتج.

إذن فالضريبة الوردية هي الضريبة التي تدفعها النساء فقط أو أي شخص يشتري منتجات تسوق للنساء. وقد تكون المرأة غير واعية لهذه الضريبة من الأساس لكن الأمر ببساطة هو أن النساء يدفعن أموالاً أكثر لشراء منتجاتهن و حجة الشركات المصنعة في فرض هذه الضريبة قولهم إن جسم المرأة يحتاج منتجات أكثر نعومة و بالتبعية يزيد سعرها وأشارت دراسة أجريت من قبل هيئة شؤون المستهلكين بنيويورك في ديسمبر 2015²

¹ خالد علي؛ عمر غنام؛ المرجع السابق؛ ص 10.

² نساء العالم يستنكرن -الضريبة الوردية في أمريكا، مقال منشور على موقع <http://arabic.CNN.com> بتاريخ 2016/02/08، ص 03

مقال منشور على CandiceELLIOTT: The Pink Tax , what's the cost of Being a female consumer in 2020. <http://www.Listennoneynatters.com> الموقع الإلكتروني

الضريبة الوردية - وجه آخر للتمييز بين المرأة والرجل-

أن منتجات الشعر المخصصة للنساء تباع بسعر يزيد عن 48 بالمائة من تلك المخصصة للرجال؛ والدراسة قارنت حوالي 800 منتج يخص منها أنواع للنساء وأخرى للرجال.

و توصلت الدراسة بعد مقارنتها منتجات في خمس صناعات كبرى إلى أن الإناث يدفعون أكثر من الذكور بنسبة 7% في ألعاب الأطفال وإكسسواراتهم، و 4% في ملابس الأطفال؛ و 8% أكثر في ملابس الكبار إضافة إلى 13% أكثر في منتجات العناية الشخصية للكبار و 8% أكثر لمنتجات الرعاية الصحية المنزلية لكبار السن¹، و 8% في منتجات نظافة البيوت ويحدث هذا التمييز في دفع الضرائب أثناء شراء المنتجات النسائية على الرغم من أن القوانين الدولية قد حظرت التمييز على أساس الجنس في قطاعات مختلفة.

إذن ومن خلال هذه المعطيات يمكن تعريف الضريبة الوردية على أنها ضريبة يفرضها التجار والمنتجون على السلع الاستهلاكية للنساء فقط ولا يفرضها على نفس السلع للرجال².

كما عرفت أنها اسم مستعار للأجور الأعلى التي تدفعها النساء مقابل تلقي الخدمات والمنتجات مقارنة بالسعر الذي يدفعه الرجال مقابل المنتجات والخدمات المماثلة؛ فالضريبة الوردية ليست ضريبة تفرضها الدولة؛ ولكنها تعرف باسم المنتجات المكلفة للنساء حيث يتم تحديد السعر من قبل المصنعين والمسوقين³.

و هناك من عرفها بأنها⁴ المبلغ الإضافي الذي تدفعه النساء مقابل المنتجات اليومية مثل الشامبو وحلاقة الشعر والملابس والتنظيف الجاف و... الخ، فهذه الضريبة تنطبق على العناصر التي تمتد طوال حياة المرأة بدء من ألعاب البنات واللباس المدرسي إلى غاية مقتنيات النساء البالغات.

ثانيا: التطور التاريخي وأسباب ظهور الضريبة الوردية.

ظهر مصطلح الضريبة الوردية لأول مرة في سنوات 1990 في كاليفورنيا تحت مصطلح women taxes؛ وفي سنة 1996 منعت كاليفورنيا تطبيق هذه الضريبة لما كان لها من آثار سلبية خاصة في التمييز بين الجنسين. أما أستراليا فقد فرضت هذا النوع من الضرائب سنة 2000 على المنتجات الصحية، غير أنه في سنة 2008 قررت أستراليا إلغاء هذه الضريبة لتصنف بعض حاجيات المرأة ضمن تصنيف السلع والخدمات غير الضرورية وقالت وزيرة شؤون المرأة "كيلى أود وير" في حديثها لشبكة سكاي نيوز أستراليا "مسرورون للغاية لأن الجميع شارك في إلغاء هذه الضريبة غير العادلة".

وفي نفس السنة واجهت المغرب المطالب ذاتها حيث أطلقت بعض المواطنات حملة إلكترونية مطالبن وزارة المالية المغربية بخفض الضرائب عن بعض المقتنيات النسوية وأيضا توفيرها بالجمان لمن تحتجها ومتواجدا في

¹ زهراء مجدي، خدعة الضريبة الوردية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.aljazeera.net>، ص 03.

² بسمة المنزلاوي، الضريبة الوردية للنساء فقط، مقال منشور على موقع <http://daralmaref.com> في 2018/11/12، ص 01.

³ Condice ELLIOTT، المرجع السابق، ص 01.

⁴ BETHDREHER: What is the pink tax ? if you 'are woman it's costing you lots of money every year;

<http://www.goodhousekeepin.com>, 23/05/2019, P02

زعزعة نجاة

مناطق نائية وغير قادرات على شرائها. وفي فرنسا فقد أكد وزير الاقتصاد سنة 2015 على أن الضريبة الوردية لم يثبت وجوده في فرنسا¹.

أما اسكتلندا فقد قالت النائبة مونيكاليون لصحيفة الجارديان تعليقا على قرار الدولة "يجب أن يكون الحصول على المنتجات الصحية النسائية حق متوافر مجانياً، بصرف النظر عن الدخل أو المستوى الاجتماعي وهذا هو السبب وراء المضي قدماً في خطط التشريع لإدخال نظام عالمي لتوفير هذه المنتجات للجميع"².

ويجب التنويه على أن هناك العديد من الأسباب وراء وجود الضرائب الوردية بما في ذلك التعريفات وتماييز المنتجات، إذ يرى مناقضو الضرائب الوردية أن التميز للمنتج هو أمر مزعوم، غير أن استراتيجية التسويق هي التي وضعت هذا التمييز ويرجع ذلك إلى اعتقاد المسوقين أن النساء أقل حساسية لتغير الأسعار أي أن النساء لا يأخذن في الاعتبار العوامل الاقتصادية والتكلفة.

ومن الأسباب أيضاً أن المنتجات النسائية توزع في أماكن مختلفة من المتاجر إلى الصيدليات ويخضع الأمر إلى أمور تسويقية تتطلب سعراً أعلى؛ ولأن الرجال أيضاً يؤخذ عنهم صورة عقلانية في الشراء أي يشترون ما له قيمة فقط في حين أن النساء يبحثن عن الموضة وعن شكل الأشياء لاعن قيمتها أو عن الأشياء الجذابة.

2- العدالة الضريبية كأساس للحد من التمييز بين الجنسين

إن الأزمات الاقتصادية في مختلف الدول تخرج المرأة عن صمتها وتدفعها إلى المجاهرة بحاجتها الماسة لإجراءات حكومية عاجلة للتخفيف من أسعار الضرائب المفروضة على السلع الأساسية للمرأة.

إن المرأة وعبر مختلف الدول تواجه التحدي بارتفاع الأسعار للسلع الخاصة بها، ظناً منهم أنها جزء ترفيهي وتجميلي يمكن الاستغناء عنه. ولقد اختلف الفقه حول الأساس الذي تستند عليه الدولة في تحقيق العدالة الضريبية كأساس للحد من التمييز بين المرأة والرجل؛ الأمر الذي يتطلب مجموعة من العوامل لتعزيز هذه العدالة.

1.2- أساس العدالة الضريبية كحق من حقوق المرأة

تعتبر الضريبة المبلغ المالي الذي يدفع بصفة اختيارية فإن كان ذلك يتطلب أخذ موافقة الشعب على دفعها كما هو الحال عليه في القانون الفرنسي؛ إلا أنها تحولت إلى ضريبة تفرضها الدولة بصورة دائمة وتجب سنوياً.

إلا أن المفكرين أرادوا تقييد هذه السلطة مما دفعهم إلى وضع النظريات التي تتطلب كل منها شروطاً وقيوداً معينة¹. ولتفسير هذا الأساس الذي تستند إليه السلطة في فرض الضرائب فهناك نظريتان.

¹Lima RHRISSI ; Produits pour femmes plus chers, la taxe rose.

المشور على الموقع الإلكتروني <http://www.neonmag.fr> ، ص 02.

² منار محمد ، بعد فشل البرلمان الإيطالي في خفض ضريبة منتجات الصحة النسائية، مقال منشور على موقع <http://cswwsy.org> بتاريخ 2019/05/17.

الضريبة الوردية - وجه آخر للتمييز بين المرأة والرجل-

أولاً: نظرية العقد الاجتماعي

ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر ونادى بها الفيلسوف الفرنسي- جان جاك روسو وتنطلق هذه النظرية من فكرة العقد الاجتماعي وفسر أنصاره هذه النظرية الأساس الذي تستند إليه السلطة في فرضها للضرائب بوجود عقد اجتماعي يرم بين السلطة العامة والأفراد وبموجبه يتم تنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم وأموالهم مقابل حماية الجزء المتبقي.

وبتعبير أدق يقول أنصار هذه النظرية أنه تم بين الأفراد والسلطة عقد مالي يلتزم الأفراد بموجبه أن يدفعوا الضريبة للدولة في مقابل المنافع التي يحصلون عليها من وجود الهيئات العامة².

وعلى الرغم من اتفاق أنصار هذه النظرية على فكرة العقد الاجتماعي كأساس لفرض الضريبة فإنهم اختلفوا في بيان طبيعة هذا العقد. فقال "آدم سميث" بأنه عقد بيع خدمات، فالدولة تبيع خدماتها للأفراد وتحصل على مقابل يتمثل بثمن هذه الخدمات وقد شبه بصورة الضرائب. أما الفقيه "جرار" قال في تكييفه لهذا العقد بأنه عقد تأمين تؤمن الدولة بموجبه على المواطنين من الأخطار مقابل حصولها على قسط التأمين الذي يكون في صورة ضريبة³ إلا أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقاد ومن أهم الانتقادات التي وجهت لها هي⁴:

1. لا يوجد دليل على قيام مثل هذا التعاقد بين السلطة العامة والأفراد لا في النطاق الدستوري ولا في النطاق المالي.
 2. عدم وجود تناسب بين المنافع التي يحصل عليها الأفراد والضرائب التي يدفعونها كذلك فإنه من الخطأ أن نمثل السلطة العامة بشركة إنتاجية لأنها تقدم خدمات أخرى تتطلبها المصلحة العامة ككل.
 3. أما عن عقد التأمين فإن الدولة لا تقتصر خدماتها فقط على المحافظة على أموال الأفراد بالإضافة إلى أن الدولة تعوض الأفراد عن الخسائر والأضرار التي تصيب أموالهم كما هو الحال عليه في عقد التأمين.
- وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت لنظرية العقد الاجتماعي إلا أنه لا يمكن أن تغفل ما جاءت به هذه النظرية من ضرورة تتمثل في أنه يجب على الدولة أن تستخدم حصيله الضرائب في توفير الخدمات التي تحقق النفع العام.

ثانياً: نظرية التضامن الاجتماعي

ترى هذه النظرية أن الدولة هي ضرورة تاريخية واجتماعية وواجب الدولة في المجتمعات الحديثة هو القيام بإشباع الحاجات العامة للأفراد والمحافظة على الأمن. والدولة تتكبد نفقات باهظة من أجل القيام بالأعباء

¹ هشام صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط2، 1988، ص84.

² هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة سلمان الأعظمي، ط3، 03، بغداد، ص84-85.

³ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، ط01، بغداد، ص139-140.

⁴ عبد الجواد نايف، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة الجامعة، بغداد، ص74.

زعزعة نجاة

العامّة الملقاة على عاتقها والناجئة من جراء تدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ولما كانت هذه الأعباء تحقق الصالح العام للأفراد كان لابد من أن تتظافر الجهود في تحمل نفقات هذه الأعباء على أساس التضامن الاجتماعي بين الأفراد.

ولا يهم فينا إذا حصل المكلف بدفع الضريبة على منفعة أم لا فالمكلف يلتزم بدفع الضريبة على أساس قدرته التكليفية لا على أساس المنفعة التي تعود عليه. فالدولة تفرض الضرائب على الأفراد لما لها من السيادة عليهم والأفراد يلتزمون بدفعها انطلاقاً من مبدأ التضامن الاجتماعي.

2.2 - عوامل تعزيز العدالة الضريبية

لتحقيق العدالة الضريبية كأساس للحد من التمييز بين المرأة والرجل لابد من عوامل ومقومات تركز عليها وإن كانت هناك عوائق قد تؤدي إلى عدم التمكين منها.

أولاً: عوامل تحقيق العدالة الضريبية كأساس للحد من التمييز.

من أهم العوامل لتحقيق عدالة ضريبية للمرأة نذكر منها:

- المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص: أي المساواة بين المرأة والرجل في فرض الضريبة ويدفع كل منها الضريبة بالتساوي؛ ذلك أنّ بعض العلامات التجارية تزيد من أسعار منتجاتها الموجهة للنساء مقارنة مع إصداراتها الكلاسيكية أو الذكورية. علاوة على ذلك فالتسويق النوعي الذي يقسم السوق بين البنات والأولاد ينقل القوالب النمطية ويدفع إلى الإفراط في الاستهلاك ويفرض ضرائب محددة على النساء وفقاً لرواية جورجيت "السنوية الجماعية" ووفقاً للدراسة التي أجراها مكتب شؤون المستهلكين في مدينة نيويورك في نهاية 2015 والتي نشرت على موقع nyc.gov وفي فرنسا لا يزال من الصعب حساب البيانات لكن وفقاً لمجلة *Mademoiselle* فإن النساء الفرنسيات تنفق حوالي 770 في السنة أكثر من الرجال.

أما في الجزائر فإنّه ونتيجة للقرار الذي اتخذته الدولة طبقاً لقانون المالية 2018 الذي منع استيراد بعض مواد التجميل أدى إلى ارتفاع نسبة التعاملات بنسبة 30% وهذا يعتبر إجحاف لحق المرأة في عدالة ضريبية.

- التوزيع العادل للموارد والأعباء.

- توفير الضمان الاجتماعي، يضمن توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وإعانات البطالة وإرساء أرضية حماية اجتماعية للمرأة خاصة العاملة منها وغير العاملة.

- إعادة النظر في السياسة الضريبية: وذلك بحضر- التمييز وتوفير الفرص بتكافؤ بين المرأة والرجل والتوزيع العادل للموارد والأعباء وتوفير السلع للمرأة بما تحتاجه في حياتها اليومية إذ تختار النساء عادة مستلزماتها الأساسية وفقاً لجودة المنتج؛ ومع مراعاة ارتفاع الأسعار تواجه النساء بمفردهن مسؤولية توفير احتياجاتهن.

الضريبة الوردية - وجه آخر للتمييز بين المرأة والرجل -

ثانياً: آفاق وتحديات تحقيق العدالة الضريبية كأساس للحد من التمييز:

لابد من إزالة التمييز بين الرجل والمرأة في دفع الضرائب ولن يتأتى ذلك إلا إذا تحقق ما يلي:

- إزالة أي تحيزات واضحة ضد المرأة في سن قوانين الضرائب ومنح تخفيضات ضريبية منفصلة لكل من المعيلين داخل الأسر.
- إعادة النظر في قوانين الضرائب لصالح نظام أكثر مساواة يعتمد على الضرائب المباشرة وتطبيق حوافز واعفاءات ضريبية.
- تطبيق سياسات للضرائب غير المباشرة وتكون ذات حساسية أكبر من خلال إلغاء الضرائب المفروضة على السلع والخدمات التي تستهلكها النساء أساساً وذات الأهمية الأساسية للنساء.
- يجب تطبيق السياسة الضريبية ضمن إطار العدالة الاجتماعية في السياسات العامة من أجل القضاء على التمييز بين المرأة والرجل في الاقتصاد ككل.
- يجب أن تخفض العدالة الضريبية بقوة على جدول أعمال الحركة النسائية فينبغي أن تكون العدالة الضريبية وكذا الاجتماعية محوراً أساسياً لهما.
- ينبغي للمنظمات المدنية المؤيدة للمساواة والنشاط السياسي الانخراط مع الحكومات في حوار لإدماج العدالة الضريبية والمساواة بين المرأة والرجل في فرض وتحصيل الضريبة.

خاتمة:

إن إدراج المساواة بين المرأة والرجل في إطار تنفيذ السياسات العامة و برامج التعاون هو أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية ذلك أن إشكالية النوع الجنسي تتعلق بكل هذه الأهداف لأن النساء يشكلن أكثر نصف سكان العالم؛ و هن في كثير من الأحيان ضحايا التمييز الاجتماعي و الاقتصادي؛ فلبد من تقديم دعم مباشر للبرامج و المشاريع المحددة و المتعلقة بحصول المرأة على حقوقها الأساسية مما يسمح لنا بمقاربة المساواة بين المرأة و الرجل في كل المدخلات حتى تتمكن المرأة من ممارسة حياتها اليومية و اقتناء سلعها و منتجاتها الخاصة دون إحساسها بوجود أي فرق بينها و بين الرجل.

الاقتراحات:

- ضرورة تعديل قانون الضرائب لإزالة التحيزات الصريحة و الضمنية في الأنظمة الضريبية.
- دعوة المجتمع المدني الى القضاء على ما يسمى بالضريبة الوردية وذلك بإدراج فئة النساء كصانعات للقرار
- تعديل النصوص القانونية والمساواة بين الرجل والمرأة في الاسعار حتى تستطيع المرأة اقتناء سلعها ومنتجاتها.

زعزوعة نجاة

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية

- 01- هشام صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، ط 2، بغداد، 1988.
- 02- هاشم الجعفري: مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة سلمان الاعظمي، ط 03، بغداد.
- 03- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، ط 01، بغداد.
- 04- عبد الجواد نايف، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة الجامعة، بغداد.
- 05- يوسف أحمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، جامعة إسكندر، بيروت، دط، 1984.
- 06- حسن عواضة، المالية العامة (دراسة مقارنة) الموازية، النفقات والواردات العمومية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- 07- وليد زكريا صيام، وائل عودة العكشة، الضرائب ومحاسبها، دار الميسرة للنشر- والتوزيع، عمان، دار الصفاء للنشر- والتوزيع، عمان، ط 2، 1997.

الكتب باللغة الفرنسية:

- 01-Maurice Duverger; élément de fiscalité, édition THERN. P.U.F. Paris, 1956.
- 02-Abdelkader Bouderbala, la fiscalité à la portée, 3^{ème} édition ; 1987.,

مقالات عبر مواقع الكترونية

- 01-منار محمد، بعد فشل البرلمان الايطالي في خفض ضريبة منتجات الصحة النسائية، مقال منشور على موقع <http://cswdsy.org>.
- 02-بحث حول الضرائب، تعريفها، خصائصها، أنواعها و أهدافها، مقال منشور عبر الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والديبلوماسية، عبر موقع <http://www.Police-dz.com>.
- 03- خالد علي، عمر غنام، دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، مقال منشور على موقع www.aNND.org.
- 04- سارة نبيل، قواعد وأسس فرض الضريبة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://accadiscussion.com> بتاريخ 2012/08/28.
- 05- نساء العالم يستنكرن -الضريبة الوردية في أمريكا، مقال منشور على موقع <http://arabic.CNN.com> بتاريخ 2016/02/08.
- 06- زهراء مجدي، خدعة الضريبة الوردية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.aljazeera.net>.
- 07- بسمة المنزلاوي، الضريبة الوردية للنساء فقط، مقال منشور على موقع <http://daralmaref.com> في 2018/11/12

الضريبة الوردية - وجه آخر للتمييز بين المرأة والرجل-

- Candice ELLIOTT: The Pink Tax , what's the cost of Being a female consumer in 2020 [Http://www.Listennoneynatters.com](http://www.Listennoneynatters.com) مقال منشور على الموقع الإلكتروني

-BETHDREHER: What is the pink tax ? if you 'are woman it's costing you lots of money every year;

Http: //www.goodhousekeepin.com, 23/05/2019.

Wikipedia, taxe ros Fr.wikipedia.org -

- Lima RHRISSI ; Produits pour femmes plus chers, la taxe rose. -

<http://www.neonmag.fr> المنشور على الموقع الإلكتروني